

أ. دليلة بريك شاوش، جامعة سعد دحلب – البلدية الجزائر

ملخص

إن المجتمع في تغير مستمر ، ولقد مس هذا التغير معظم عناصر وبنات التي يتكون منها هذا الأخير من بينها الأسرة التي تعد من أهم الوحدات في الدراسات الاجتماعية والديموغرافية وحتى الأنتروبولوجية وفي هذا المقال سوف نحاول إبراز تأثير بعض العوامل الاجتماعية مثل التحضر وعامل التصنيع والتكنولوجيا اللذين عملا بشكل كبير على إحداث تغيرات على مستوى الأسرة كما أن التعليم كان له دورا مهما في إحداث هذه التغيرات وتعرضنا أيضا من خلال المقال إلى أثر خروج المرأة للعمل خارج البيت في تغيير دورها ومكانتها في أسرتها ، كما تطرقنا إلى إبراز التغيرات على مستوى الأدوار والعلاقات المتغيرة بين أفراد المكونين لهذه الأسرة

مقدمة

يمر المجتمع الجزائري عبر مراحل التاريخية المتطورة بعدة تحولات أثرت على مختلف مؤسساته ونظمه الاجتماعية. و الأسرة التي تعتبر من أهم وحداته الاجتماعية لم تسلم هي الأخرى من هذه التحولات ، فكانت الأكثر النظم تأثرا بحيث مست مختلف جوانبها البنائية و الوظيفية وكذلك الأدوار و العلاقات بداخلها . و من أهم ما يميز ملامح تغير الأسرة الجزائرية هو تأثر نسق السلطة الأبوية الذي عرف تراجعاً بفضل تأثير عدة التغيرات ، فيؤكد صحة ذلك أحد الباحثين في مجال علم الاجتماع عند دراسته للمجتمع الجزائري حيث قال : « تغيرت مكانة الأب في العائلة إلى أن أصبحت في وضع يتميز بعدالة أكبر وتساوي أكبر مع أبناءه ، ومن رئيس تسلطي تحول إلى رئيس ديمقراطي »¹ (Boutefnouchet, 1982, p 256) ولعلا من أبرز العوامل التي أحدثت هذه التغيرات نذكر ظهور الحواضر والمدن الكبرى خاصة بعد الاستقلال ، فشهدت هذه المدن نزوح هائل للعائلات الريفية إلى المدن الحضرية الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيرات على مستوى الأسرة في بنائها ووظائفها وإلى تراجع للسلطة الأبوية ، إضافة إلى عامل التعليم والذي عمم على جميع مناطق الوطن زيادة على مجانيته، لعب هذا الأخير دورا كبيرا في إحداث تغيرات جذرية على الأسرة وعلى السلطة الأبوية كما كان لعامل التحديث وظهور التكنولوجيا وخاصة تلك المتعلقة بالاتصالات التي سمحت بدخول عدة ثقافات عربية وغربية في المجتمع ونتيجة تداخل هذه الأخيرة عملت على إحداث تغيرات عميقة في مختلف الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالأسرة ، فادت إلى تغير في الأدوار والعلاقات وأسلوب التعامل بين أفراد الأسرة ، وفي هذه المقالة سوف نحاول التعرف على أهم التغيرات التي لحقت بالأسرة ونظمها بنائي والوظيفي وتغيرا لأدوار والعلاقة بين الأفراد المكونين لها وخاصة تلك المتعلقة بين الآباء والأبناء الشباب .

وفي ضل هذه الأحداث جاءت المقالة التي نحاول من خلالها إلقاء الضوء على اثر التغيرات الأسرية والأدوار والعلاقات بين أفرادها من خلالها طرحنا لجملة التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يصل تأثير التغيرات الاجتماعية على الأسرة العربية والجزائرية بصفة خاصة ؟

- ماهو النمط الشائع للأسرة في المجتمعات العربية والغربية ؟
- وماهي أهم العوامل الاجتماعية التي ساهمت في إحداث التغيرات في الأسرة ؟
- وهل كان لهذه التغيرات تأثير على الأدوار التي يمارسها الأفراد و العلاقة التي تجمع بين الآباء مع أبنائهم؟ وما هو تأثيرها على السلطة الأبوية؟

أولاً- مفهوم الأسرة وأهميتها الاجتماعية :

تشكل الأسرة الركيزة الأولى لبناء المجتمع، كما أنها تعد المرأة التي تعكس صورة المجتمع أمام أعضائه و أجياله المتعاقبة، لذا اهتم علماء الاجتماع بدراساتها كوحدة اجتماعية وكنظام اجتماعي لرصد بناء تلك الوحدة ووظائفها وشبكة العلاقات بداخلها وتوزيع الأدوار بين أعضائها وعوامل تماسكها و أسباب تفككها ، وأثر ذلك على النمو الاجتماعي لأعضائها واتجاهاتهم نحو أنفسهم ومجتمعهم و أسلوب الحياة السائدة .

وفي هذه المداخلة سوف نحاول إشارة إلى طبيعة النظام الأسري ووظائفه في المجتمع وللمحيط الاجتماعي للأسرة العربية والغربية، و إلى بعض المجالات و الميادين التي كانت عرضة للتغيير من خلال العناصر التالية

1- مفهوم الأسرة :

تختلف آراء المفكرين خاصة في علم الاجتماع وتتعدد حول إعطاء تعريف شامل للأسرة ، ولقد ذهب البعض إلى حصرها في الجانب البيولوجي فقط والذي يقتصر في العلاقات الجنسية وإنجاب الأطفال مهملًا بذلك الجوانب الأخرى كالوظائف الاجتماعية والثقافية التي تقوم بها هذه الأخيرة.

ويلجأ البعض الآخر عند تعريفه للأسرة إلى استعمال الرموز التي تحملها الأسرة أثناء ممارستها لوظائفها الأسرية ، حيث يرتبط أفراد الأسرة ببعضهم البعض من خلال الزواج والدم والتبني عند بعض المجتمعات ويعيش هؤلاء معيشة واحدة ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار يؤدونها والتي تكون بشكل رموز .

أما الاتجاه الثالث فيعتبر الأسرة بناء اجتماعيا وثقافيا في نفس الوقت ، حيث تقوم هذه الأخيرة بوظائف بيولوجية وتربوية واجتماعية ، وتعتبر كذلك الركيزة الأولى التي يبني عليها المجتمع ، والأسرة هي الوسط الملائم الذي تنتقل من خلالها ثقافة المجتمع وعاداته واتجاهاته للفرد الذي يعيش في كنفها والذي يتصل مع أفراد مجتمعه عن طريق شبكة الاتصال والتفاعل المتبادل² (الخاقاني ، 1987،

ص117). وهناك تعريفات مختلفة للأسرة نذكر تعريفا لسناء الخولي " بأنها تشير إلى مجموعة من المكناات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج

والإنجاب"³(الخولي ، 1983 ، ص39) كما يعرفها راد كليف براون بأنها " مجموعة أطلق عليها اسم الأسرة الأولية والمؤلفة من الرجل وزوجته وابنهما أو

أبنائهما (شراوس، 1977، ص73). أما كونت يطلق عليها تعريفا " بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، وأنها الوسط

الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد " (غيب، ص176)

هربت سبا يعرفها : "بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقة زوجية متماسكة مع الأطفال والأقارب ، ويكون وجودهما قائم على الدوافع

الغرائزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك " (الحسن ، 1985، ص10) ونميز نوعان من الأسرة - أسرة متعددة و أسرة نووية- فالأولى تشكل نمطا شائعا في

المجتمعات البدائية و المجتمعات الغير الصناعية وهذه الأخيرة هي عبارة عن جماعة متضامنة، الملكية فيها عامة و السلطة فيها لرئيس الأسرة الذي يمكن أن يكون الأب أو الجد أو الابن الأكبر فهي جماعة تتكون من عدد من الأسر المرتبطة سواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة و يقيمون في مسكن واحد، وهذا النمط لا يختلف كثيرا عن الأسرة المركبة أو العائلة التي تتواجد في القرية أكثر مما تتواجد في المدن

أما أسرة النووية فتعتبر الآن ظاهرة اجتماعية عالمية، وترجع علميتها إلى الوظائف الأساسية التي تؤديها بحيث يمكن أن نلمس من خلالها أربعة وظائف وهي "الجنسية الاقتصادية التناسلية و التربوية" (غيث، ص181)، وتقتصر الأسرة النووية على جيلين أما الجيل الثالث يظهر عندما تتشكل أسرة الزوجية جديدة، فيصبح الفرد المشكل لهذه الأخيرة مرتبط بين أسرتين على الأقل أسرة التوجيه التي ولد فيها وترعرع فيها والتي تظم أباه وإخوته وأخواته وأسرة التناسل التي يقيمها بزواجه والتي تشمل زوجته وأولاده وتعتبر الأسرة النووية المستقلة خاصية هامة من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة.

2- اهتمام الدراسات الاجتماعية بالنظام الأسري

تعتبر دراسة الأسرة في علم الاجتماع من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام أغلب الباحثين، ولقد كان اهتمامهم بالأسرة القديمة وعن التنظيم الأسري في المجتمعات البدائية الأمر الذي مكن علماء الاجتماع من تطوير الدراسات العلمية، وفي هذا الجانب نجد من المناسب أن نوجز في المقالة عرضا لتاريخ دراسات الأسرية في علم الاجتماع.

و تبين من خلال قراءة لبحوث التي جرت في علم الاجتماع عن الأسرة أنه هناك عدة نماذج من الدراسات التي تأثرت بمناهج العلم من ناحية وبالإيديولوجية السياسية والدينية من ناحية أخرى.

ففي مراحل الأولى من دراسات لعلم الاجتماع عن الأسرة وبالذات في القرن التاسع عشر حيث طغت الأفكار التطورية المتأثرة بالدار ونية اجتماعية على جل النواحي اهتمامات بموضوع الأسرة، ولقد كانت من أهم الموضوعات التي تدور حول المجتمعات إنسانية من حيث الأصل، نظام الزواج الوحداني والمختلط ونسب الأسرة الأبوية أو الأموي، والبحث في هذه الموضوعات كانت تتطلب استخدام تقنيات مثل الوثائق التاريخية والبولكلور والأساطير (بيومي وناصر، 2003، ص12) أما إذا كان الباحث منصب في دراسة الأسرة مباشرة فإن المادة التي كان يعتمد عليها يستمدتها من حقائق الأسرة الإنسانية ونموها. ذهب وستمارك (بيومي وناصر، 2003، ص12) إلى إعطاء أدلة تثبت أن الأسرة البدائية كانت أحادية ومختلطة في نفس الوقت المعروفة عن المجتمعات البدائية ولهذا كانت دراسات الأسرية تلقي الضوء على أصل "أماهنري مين¹ (بيومي وناصر، 2003، ص13) جمع عدد كبير من الأدلة التي تثبت أن النظام الأبوي كان موجودا في الصورة الأولية للأسرة. بينما "باخوفين"¹¹ (بيومي وناصر، 2003، ص17) قدم حالة على أن النظام الأموية كان سابقا في الوجود في المجتمعات الإنسانية على نظام الأبوية ونظرا لعدم وضوح الأدلة التي قدمها هؤلاء الباحثين بقيت الموضوعات في خلاف قائم بينهم إلا أنها لم تهمل بل بقيت ذات اهتمام في البحث العلمي. ثم تحول اهتمام في أواخر القرن التاسع عشر إلى دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة نتيجة لظهور

التغيرات الاجتماعية السريعة وما ترتب عليها من تصدعات في عدد كبير من الأسر، ووقوع نسبة منها في الفقر.

ويعتبر لولاي¹² (بيومي وناصر، 2003، ص 17) من أبرز علماء اجتماع الذي اهتم بدراسة الأسرة وخاصة من الناحية الاقتصادية وهذا يظهر في منهج الدراسي الذي جعل من المستوى المعيشي كمقياس لدراسة، أما في مطلع القرن العشرين تحول الاهتمام إلى إسقاطه في مشاكل أخرى غير المستوى المعيشي والفقر، نظرا لارتفاع نسب لحالات الطلاق والانفصال، كما ظهرت دراسة تناولت نسب المواليد، اشتغال المرأة، ظهور النزعة الفردية، وكانت تدرس عن طريق استخدام الإحصاء وأشار أحد الباحثين في هذا الصدد إلى عدم استخدام إحصاء وحده في دراسة الأسرة لكون هذه الأخيرة تميل بسرعة إلى التفكك، لهذا يجب أن تكون تحليل مسائل الأسرية مرتكزا على التفكير بتصور بأن الأسرة جزءا متكاملًا من المجتمع الذي يتغير بسرعة.

ومن هنا بدأ الباحثون يدخلون في دراساتهم للأسرة عوامل كثيرة لم تكن موضوع اهتمام من قبل، كما نعتبر دراسة برجل¹³ (بيومي وناصر، 2003، ص 17) نقطة تحول في اتجاه البحوث حول الأسرة، الذي أكد على التقليل من الاهتمام في أهمية الأسرة كبناء اجتماعي والتركيز على الاتجاهات الأعضاء الذي تلقى تأييد كبيرا خاصة في الدراسات التي كانت تجرى في علم النفس والتحليل النفسي.

وأثناء الحرب العالمية ونتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت نتيجة الحروب ظهرت دراسات مقارنة بحيث يحاول الباحث من خلالها الكشف عن أنماط الأسرة المتعددة وبين كل منها كيف تتميز من حيث العلاقات بين أفرادها وفي رعاية الأطفال وتربيتهم، ومن أبرز اتجاهات الحديث هو اتجاه الذي يهتم بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للأسرة في محاولة لفهم علاقة الأسرة كمنسق اجتماعي في المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية واهتمام الفرد في الأسرة أصبح من العلاقات المميزة لهذا الاتجاه والذي أصبح كمدخل للكثير من الدراسات التي تسعى لفهم الأسرة الحديثة وخلاصة لما سبق يظهران دراسة الأسرة مرت بعدة تطورات كانت تعكس الظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية واقتصادية، فلما كانت الأسرة تعيش مشاكل نتيجة لانتشار التصنيع وما صاحبه من تغيرات وهجرة، حول الباحثين اهتمامهم إلى دراسة العوامل المؤدية إلى تصدع الأسرة وما ترتب عليه من طلاق وانفصال وانحراف الأحداث، ثم تحول اتجاه الباحثين مرة أخرى في دراسة الأسرة عندما تزايد اشتغال المرأة وما ترتب عليه من تغيرات هامة في وظائف الأسرة وظهور الفر دانية وتحول التنشئة الاجتماعية التي كانت تقتصر على الأسرة إلى مؤسسات أخرى وتغير علاقات الأسرة بالجماعات الأخرى في المجتمع، كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الأسرة يصور نظرة خاصة لطبيعة العلاقات الأسرية في بعض المجتمعات التي بلغت فيها الفر دانية ميلها واضحا.

3- الطابع الاجتماعي للأسرة وأهم تغيراتها:

يعتبر نظام الأسري واحد من أهم النظم الاجتماعية التي تتفاعل معه بصورة مكثفة في حياتنا اليومية، ولقد نالت الأسرة مزيدا من اهتمام علماء الاجتماع بعد أن تعرضت لتغيرات واضحة في بنائها ووظيفتها في المجتمعات الحديثة ففي الوقت

الذي جردت فيه الأسرة الغربية عند بعض المجتمعات من معظم وظائفها ماعدا وظيفة الإنجاب . تبقى الأسرة العربية تمارس معظم وظائفها رغم ما تعرضت له تلك الوظائف من تقلص نسبي إضافة على أنه مازال الأشكال التقليدية للأسرة الأبوية و الأسرة الممتدة والقبيلة في بعض الدول الشرقية خاصة قائمة وظهور أسر زواجه بنسب كبيرة نسبيا. ¹ (الجولاني ، 2004،ص11)ولقد تمت نشأة هذه الأسرة بشكل تلقائي كما أن وجودها يتحدد في نطاق أوضاع وظروف معينة يقرها المجتمع الذي نتواجد فيه وحتى لو اختلفت تلك الظروف والأوضاع من مجتمع لآخر تبقى الأسرة النووية هي الأساس لأي مجتمع.إن المجتمعات تتحرك نحو نمط الأسرة النواة التي تتكون من الوالدين و أبناءهما الصغار فقط ولقد أدى ظهور هذا الشكل للأسرة إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة ، وهذه التغيرات في أنماط الأسرة من حيث البناء والوظائف ترتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع في مجالات عديدة مثل التصنيع والحضرية والتحديث.

1 تطور أشكال الأسرة :

مرت الأسرة بمراحل تطورية متعددة فرضتها ظروف المجتمعات البشرية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، الدينية والتنظيمية بشكل عام، وكان لظروف تلك المجتمعات في كل فترة من فترات تطورها أثر واضح على تحديد طابع الأسرة وأشكالها وتكوينها والوظائف التي تقوم بها، ونمط القرابة ونظام الزواج..الخ. ولقد اتفق علماء الاجتماع حول بعض المسائل الأساسية المتعلقة بالأشكال التي اتخذتها الأسرة عبر مراحل تطورها. وأول شكل الذي وجدت عليه الأسرة في المجتمعات البدائية والتي تسمى بالأسرة الدموية أو الأسرة القائمة على صلة العصب ¹ (الجولاني ، 2004،ص13) وهذا النمط يختلف عن الأسرة الزوجية الموجودة في المجتمعات المعاصرة. كانت الأسرة في المجتمعات البدائية تقوم على الزراعة والصيد، كما كانت السلطة قائمة في يد الأم إذ معظم وقتها تقضيه في البيت فناولت ¹ (الجولاني ، 2004،ص15) إليها العائلة مهمة تربية الأبناء ، بينما الرجال و الأزواج Matrilineal كانوا يقومون برحلات الصيد المطولة، لذا كانت معروفة باسم الأسرة الأموية أما إذا انتقلنا إلى الأسرة الأكثر تقدما من المجتمعات الأولية والتي ظهر فيها الطابع السياسي وبدأت

¹ (الجولاني ، 2004،ص13) Patriat chat السلطة تنحصر في الأب الذي أصبح هو محور القرابة فتتشكل بذلك الأسرة الأبوية ولقد ظهر هذا الشكل خاصة في الحضارتين اليونانية والرومانية الغربيتين حيث تركزت السلطة

في يد رب العائلة، وقد ذهبت سلطة هذا الأخير إلى حد أنه كان له الحق في تأجير أبناءه أو بيعهم أو الحكم على أي من أفراد الأسرة بالموت، لكن مع نشأت المدن وظهور البيانات السياسية والقانونية عملت هذه الأخيرة على الحد من سلطة رب العائلة المطلقة بهذه الصورة فانترعت السلطة الحاكمة بالمدينة الكثير من الحقوق لرب الأسرة وأصبحت تنظمها عن طريق القانون ساهمت الظروف الاجتماعية المتغيرة من تقليص في حجم الأسرة إلى أن اتخذت الشكل النووي الذي يسود في معظم المجتمعات المعاصرة وبالتحديد في المدن حيث تقلصت سلطتها ووظائفها بشكل ملحوظ ومع ذلك بقيت رواسب الأسرة الأبوية الكبيرة المسماة بالأسرة الممتدة في

المناطق الريفية إلا أن رب الأسرة لم يعد يتمتع بنفس الحقوق والسلطة التي كانت مع المجتمعات الأولية.

3-2 - تغير وظائف الأسرة :

مرت الأسرة في مراحل تطورها بظروف وأوضاع حددت مسؤوليتها حيال أعضائها، وقد كانت أولى أشكال الترابط البسيطة في العصور الأولى لها تتحمل مسؤولية توفير الحاجات الضرورية لأفرادها كالمأكل والمأوى وتوفير الأدوات الأولية البسيطة للدفاع و الصيد ومع تطور الأسرة عما كانت عليه في العصور الأولى تحددت الوظائف الأسرية بشكل واضح نسبيا خاصة في العصور أين ظهرت القبائل والعشائر فكانت بمثابة وحدة اجتماعية تقوم بوظائف اقتصادية وسياسية و تشريعية وكذلك دفاعية ، وحسب إجماع بين دارسي الأسرة أنها كانت مكتفية بذاتها وخاصة في المجتمعات البدائية و التقليدية ، بالإضافة إلى مسؤوليتها التربوية و الدينية حيال أعضائها ،وبذلك كانت الأسرة تقوم بجميع الوظائف المرتبطة بإشباع حاجات أعضائها وتنظيم سلوكهم وتحدد أسلوب عملهم وطريقة حياتهم، وبقي هذا الوضع سائد في الأسرة إلى غاية ظهور المدن وتكوين الكيان السياسي بالمدينة التي بدأت بدورها تنتزع من الأسرة بعض وظائفها وتضعها في يد الحكومة .

فمع تطور المجتمعات واتساع نطاق سلطة الدولة انتزعت هذه الأخيرة وظائف الأسرة الواحدة تلوى الأخرى ، ولم تكن الوظائف الاقتصادية فقط هي التي انتزعت من الأسرة وإنما هناك بعض الأنشطة التقليدية لها ، انتقلت إلى هيئات خارجية بالمجتمع مما أدى ذلك إلى إضعاف الروابط التي كانت الأسرة تقوم عليها في الماضي مثل الأنشطة الترويحية و التربوية و الدينية بالإضافة إلى وظائف الدفاعية ، ولقد أنشأت تلك الهيئات الإعلامية والمستشفيات والعيادات والأندية وغيرها من هيئات التي أصبحت تمارس دورها وتؤدي وظائف التي كانت تقوم بها الأسرة في الماضي ، ونتيجة لهذه الأوضاع انحصرت الوظائف الأساسية للأسرة في الوقت الراهن .

لقد ارجع الكثير من الدارسين في علم الاجتماع تغير هذه الوظائف وانتقال البعض منها إلى المؤسسات و المنظمات خارج نطاق الأسرة مثل الثورة الصناعية و التقدم التكنولوجي، ونشأة المدن وشكلها الحالي والتحديث وما صاحبه من طابع مختلف للحياة لم تألفه المجتمعات القديمة ويؤكد " وليم إيجرن" أن مؤسسة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها وهي :¹ (الخولي ، 2003، ص212)

- **الوظيفة الاقتصادية:** حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم بالاستهلاك ما تنتجه لهذا لم تكن بحاجة للبنوك والمصانع والمتاجر .
- **الوظيفة التعليمية :** كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها ليس الكتابة و القراءة ، وإنما نعي الحرف و الزراعة والتربية الدينية والبدنية وشؤون المنزل... الخ .
- وظيفة الحماية :** كانت الأسرة المسؤولة عن حماية أعضائها فالأب لا يمنح الحماية فقط لأسرته وإنما يمنحها أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء بأبائهم عندما يتقدمون في السن

- الوظيفة الدينية: مثل صلاة الشكر عند تناول الطعام وصلوات الأسرة الجماعية وقراءة الكتب المقدسة، وممارسة الطقوس الدينية.
- الوظيفة الترفيهية: كانت الوظيفة الترفيهية محصورة في الأسرة أو بين عدة أسر وليس في مراكز خارجية مثل المدرسة أو المجتمع المحلي أو وسائل الترفيه المختلفة.

ثانياً : أثر بعض العوامل الاجتماعية على إحداث تغيرات على الأسرة
نعيش في عالم متغير حيث أصبحت التكنولوجيا والتحديث جزءاً منتظماً في حياتنا اليومية ، ويعتبر بأن التحديث هو نتاج التعليم ، فإن لم نتعلم ونطور تفكيرنا لن يكون بمقدور المجتمعات أن تصبح مجتمعات حديثة ، فكان لكل من التكنولوجيا السريعة والتحديث وكذلك انتشار التعليم بأشكاله المتطورة ، وظهور الحواضر والمدن الكبرى من أهم العوامل التي أثر وبشكل كبير في إحداث تغيرات جذرية على المجتمع والأسرة ، بحيث أدت إلى تغير حتى في ذهنية وفي نمط التفكير والسلوك الأفراد في الأسرة ، وفي هذه الفقرة سوف نتناول أهم العوامل التي كان لها أثر كبير في إحداث تغيرات على مستوى الأسرة والسلطة الأبوية.

1- التحضر وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية الأسرية

ينظر معظم العلماء خاصة في المجال الديموغرافيا إلى التحضر على أنه يمثل عملية تركيز السكان ويقول الديموغرافي "تيسدال" ¹ (غيث،ص497) عند تعريفه للتحضر أو الحضريّة بأنها عملية تركيز السكان وهي ذات جانبيين وهما تحديد نقاط التركيز وزيادة حجم التركيز الفردي ، وتتضمن هذه العملية ضرورة انتقال أو التحرك السكان من مناطق غير حضرية إلى مناطق حضرية .

ولقد ظهر التحضر نتيجة الثورة الصناعية التي خلقت الحاجة إلى أعداد ضخمة من العمال في المراكز الصناعية ، فشهدت هذه الفترة نزوح هائل لأهالي الأرياف إلى المدن للعمل في هذه المراكز تاركين وراءهم الأراضي الزراعية لعدد قليل من السكان الذين بقوا يعملون بالأراضي الزراعية في المناطق الريفية .

ويتميز المجتمع الحضري بعدد السكان الكبير وباللاتجانس بين الطبقات المكونة لهذا العدد ، ويظهر هناك اتصال مع المجتمعات الأخرى نتيجة التجارة وعمليات الاتصال ، كما يسود في هذا المجتمع مبدأ تقسيم العمل المعقد ، ومن أبرز خصائص هذا المجتمع أن العلاقات الاجتماعية فيه غير شخصية وتعاقدية ، وأن ضوابطه الاجتماعية من الممنوع الرسمي .ويطلق معظم علماء الاجتماع على المجتمع الحضري بأنه مجتمع المدينة ، كما يتميز هذا الأخير بعدة سمات مثل : التعقد ، التباين ، تقسيم العمل ، ارتفاع مستوى التكنولوجيا ، تباين السلوك والعلمانية ، تقدم التنظيم الاجتماعي ، تعقد أسواق التفاعل الاجتماعي ، اللاتجانس ، شدة الحراك الاجتماعي ، كثافة السكانية وكبر الحجم ..الخ

أما المجتمع الريفي يعرفه "دوايت ساندرسون" ² (غيث،ص391)؛ على أنه : صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة وفي القرية تمثل محور نشاطاتهم الجمعية .

ويستخدم مصطلح الريفي وكذا مصطلح الحضريّة كثنائية في التصنيفات الديموغرافية وفي التعدادات الإحصائية والسكانية ، والخط الفاصل بين هذين المنطقتين يختلف من مجتمع لآخر ، كما هناك عدة معايير لتحديد المجتمع الريفي يمكن ذكرها باختصار وهي قلة الكثافة السكانية ، قلة التباين الاجتماعي

، نقص معدلات التنقل الاجتماعي والمكاني ، ضعف معدلات التغير الاجتماعي ، وانتشار الزراعة كمهنة أساسية في هذه المنطقة .

بدأ انشغال بقضية التحضر وعلاقته بالبناء الاجتماعي وكذا الأسري عند الباحثين الأوائل في علم الاجتماع ، حيث نجد المفكر دوركايم²¹ (الضبع، 2003، ص107) يقول : " أن الأسرة أخذت في ظل الثقافات الريفية تتقلص من اكبر أشكالها المعروفة إلى أشكال أصغر فأصغر " وأطلق دوركايم على هذه الظاهرة اسم قانون تقلص حجم الأسرة ، ويرى بان كثافة العلاقات المتبادلة داخل الأسرة تنخفض عن كثافة تلك العلاقات في الأشكال الأسرية السابقة ، وإن تتابع البنائي للأنماط الأسرية هو نتيجة تطور التاريخي الذي يسير في اتجاه واحد

وهناك جدل قائم بين المفكرين في قضية تأثير الحضريّة على البناء الاجتماعي الأسري ، بحيث يعتقد بعض علماء والمفكرين في مجال علم الاجتماع أنه هناك علاقة بين النمط النووي للأسرة والتحضر ، بينما البعض الآخر وخاصة عند المؤرخين لا يرى ذلك ويقولون بأنه لا توجد أي علاقة بين التحضر والبناء الاجتماعي أو بالأحرى بينه وبين وجود الأسرة النووية نذكر على سبيل المثال المتخصصين في التاريخ الاجتماعي يرون بأن تفكك الأسرة الريفية يعود إلى طبيعته تقسيم الإرث الذي جعل هذه الأخيرة تنقسم إلى جامعات صغيرة وليس التحضر . والبعض يرى انه ليس هناك علاقة بين الأسرة النووية والتحضر بدليل وجود الأسرة الممتدة أكثر في المدن بالذات .

ويرى "وليام جود²²" (الضبع، 2003، ص109): بأن الأسرة الممتدة لعبت دورا هاما في التنمية الرأسمالية ، ويرى بأنها أكثر نجاحا في ظل النظام الحضري . ورغم الجدل القائم بين آراء هؤلاء المفكرين يبقى الرأي الغالب والذي يتبناه العديد من الباحثين بان مع ظهور الحواضر بدأت الأسرة تتغير من شكل لأخر وبدأت تفقد لمعظم وظائفها نتيجة التغيرات والتحويلات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات خاصة في المناطق الحضرية.

2- اتجاهات التحضر ومعاييرها

دفعت التطورات العلمية والتكنولوجية التي صاحبت عملية التصنيع في دول الغرب وأمريكا إلى اهتمام علماء الاجتماع والمفكرين بالتحضر والحضرية لما يشكله من أهمية كبيرة وبارزة في الحياة الاجتماعية للسكان . ويرجع علماء الاجتماع والدارسون إلى ظهور هذه المناطق إلى تكديسها لعدد كبير من السكان ، وإلى أسباب تدخل في شروط الحياة وما تحتويه تلك المنطقة من مميزات تجارية وصناعية ، سياسية واقتصادية جعلتها تتفوق عن غيرها من الأماكن مثل الريفية أو الشبه الريفية في العدد وفي كثير من المميزات التي جعلتها منطقة جاذبة للسكان ، ومن مجمل خصائص التي تدل على الحضريّة يمكن ذكرها في النقاط التالية :

2-1- المدن الكبرى : يمكن اعتبار المدن الكبرى كمقياس لمعرفة درجة تحضر بين المجتمع الريفي والحضري ، كما يمكن أن يكون لبعض المدن قوة وتأثير مقارنة بمدن أخرى حتى تشمل كل الأقاليم .

كما أن لتوسع الصناعي حول هذه المدن كان له أثر في تمكينها لإستيعاب كل هذه الأقاليم مما يسمح للقيم الاجتماعية والأنماط السلوكية والثقافية التي تتميز بها

هذه المدينة أن تتوسع عبر هذه الأقاليم، الأمر الذي يوضح التمايز بين المنطقتين الحضرية والمنطقة الريفية في مختلف الجوانب التي تشكل الحياة الاجتماعية. والتحضر في هذا الصدد يعمل على تغيير السريع في المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تظهر من خلالها الفوارق التي تتميز بها المنطقتين.

كما عرفت المدينة تحولات عميقة ليس فقط في الجانب المادي وإنما شمل مختلف المجالات كالأذواق ونوع الملابس علاوة على التحديد المستمر في أساليب إنتاج والتوزيع، وكل هذا أدى إلى تغييرات فكرية ووظيفية وإلى ظهور مراكز سياسية قوية لعبت دورا كبيرا في إحداث تغييرات في الحياة الاجتماعية.

2-2 التكنولوجيا والتصنيع:

هي أحد المقاييس التي اعتمد عليها بعض التكنولوجيين كمقياس للتفريق بين المجتمعين الريفي والحضري وجاء هذا المقياس نتيجة للتقدم السريع والتطورات الهائلة التي حققتها المجتمعات الغربية في الصناعة الحديثة وخاصة في النصف الثاني من هذا القرن الذي كان له عمق وأثر في إحداث الفوارق بين المجتمعين الريفي والحضري.

كما نتجت عن التطورات السوسيو اقتصادية والتكنولوجية أنساق اجتماعية واقتصادية جديدة، وكذلك طغت على الحياة الفكرية والعقلية للإنسان أساليب جديدة سواء على المستوى العلاقات العائلية ونظم الزواج وعلى مستوى المعايير الدينية في هذه المجتمعات.

كما أن الزراعة هي الأخرى أصبحت جزءا من النسق الصناعي الكلي للمجتمع الكبير، فبفضل عامل التكنولوجيا عمل هذا الأخير على تضيق الفوارق بين المجتمعين الريفي والحضري، بحيث أصبحت المنتجات لأنواع الصناعات التي ظهرت نتيجة التطور السريع وظهور التكنولوجيا جعلت تنتقل بصورة سريعة إلى الأرياف لتتغلغل في المجال الزراعي فأصبحت بذلك الزراعة المصنعة هي السائدة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية²³ (بوقصاص، 2000، صص 152-158)، ثم انتقلت إلى أوروبا.

فبفضل هذه المحاولات على التجديد وتماشيا مع الأحداث التطور أدى ذلك إلى تغييرات على النمط الفكري والسلوكي لسكان الريف وبفضل دخول عامل التكنولوجيا والتصنيع في مختلف الميادين وخاصة في ميدان الاقتصاد وما ترتب عليه ليس تغيير في العلاقات والروابط بين الجماعات والأفراد فقط بل تجاوز ذلك إذ ان بعض المدن بدأت تفقد أهميتها السابقة خاصة في مجالات الصناعة التقليدية واليدوية التي أفكت بسبب الآلة الجديدة. فالعامل التكنولوجي أدى إلى إحداث تغييرات في البنيات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الثقافية والفكرية مما زاد من نسبة الطموح خاصة لدى سكان الريف.

3- التعليم وأثره على التغيرات الأسرية والأدوار الاجتماعية للأفراد.

التعليم هو عملية يسعى من خلالها إلى تعديل سلوك الشخص وإعادة تنظيمه (بما في ذلك تعديل إدراكه واتجاهاته وصورته الذاتية وغير ذلك..)² (غيث، ص 269) كما ينطوي على إحداث تغييرات في سلوك الفرد وإدراكاته ويقوم التعليم بوظيفة هامة وحيوية من أجل بقاء المجتمع واستمراره وذلك نتيجة للمحافظة على بعض المعتقدات والقيم التي لا تتوارث، وإنما تكتسب عن طريق التعليم، ولكن عند دراستنا لوظيفة التعليم يجب أن نراعي اختلاف المجتمعات وأزماتها المتعاقبة، فوظيفة التعليم في المجتمع البدائي كانت تتمثل في تربية الأبناء وتعليمهم، ولم

تكن تشكل مشكلا كبيرا بحيث أن محتوى التعليم كان ينتقل تلقائيا عبر الأجيال ، أما عن التخصص أذاك كان شبه معدوم ، ومستوى التعليم كان نفسه عند كافة العائلات في هذا المجتمع² (الحوالي، 2003، ص241). أما إذا انتقلنا إلى المجتمعات الصناعية المتخصصة والمعقدة في نفس الوقت، نجد الأمر يختلف جذريا بحيث أصبح التعليم أكثر تعقيدا ويتناسب مع الظروف الاجتماعية المعقدة والمتغيرة باستمرار ، وفي هذه المجتمعات ظهر التعليم العالي بشكل واسع وهاذف بحيث يهدف إلى إعداد متخصصين في مجالات علمية واجتماعية مختلفة. تغيرت وظيفة الأنساق التعليمية المعاصرة من التنشئة العامة وواحدة كما كانت تحدث في المجتمعات البدائية إلى انتقاء وتدريب على المهن المتخصصة المختلفة في المجتمعات الحديثة الصناعية ، كما تولت هيئات رسمية في الوقت الحاضر موقفا استراتيجيا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية لأنها حلت محل الأسرة والأقارب وجماعة اللعب في تلقين العلم للصغار، فأصبح التعليم في المرحلة الأولى ضرورة ثم تليه المستويات المتوالية الثانوية والجامعة من أجل إعداد أفراد أحسن في نوعيات المختلفة من المهن المتخصصة في المجتمع المتقدم .

ونرجع أهمية التعليم أيضا في المجتمعات الصناعية إلى أن هذا الأخير يعطي للأفراد أدوار مناسبة لهم في المجتمع والأسرة أيضا وتقوم المدرسة بإعطاء الحقائق والمهارات المختلفة التي تكون لهم الفائدة في حياتهم المستقبلية ، كما تزودهم بفرص للحصول على الأشياء التي لها أهمية كبيرة مثل تنظيم أفكارهم ومشاريعهم وتطوير حياتهم ومعيشتهم ، فأصبح التعليم في المجتمعات الحديثة طريقا هاما للنجاح الوظيفي وللكسب المادي ، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والأسرة بشكل خاص .

تبين من بعض الدراسات مثل دراسة " بلود" و "وولف" ² (الحوالي، 2003، ص243) أنه هناك علاقة بين التعليم والسلطة الأب ، حيث أتضح أن التعليم شكل مصدرا للقوة عند كل من الزوج والزوجة ، كما يفترض بأنه كلما كانت الأسرة متمكنة بمعالم الحضرية كالتعليم ، كلما كانت أقل تمسكا بالسلطة عن تلك التي تشهدها الروابط التقليدية لدى الأسرة التقليدية . وكما تبين أن هناك علاقة بين سلطة الزوج هي نتاج لمجموعة عوامل المؤثرة مثل المكانة الاجتماعية والتعليم والدخل والمهنة ويرى وستمارك أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زاد ابتعاده عن التفكير النمطي في الحياة الأسرية وخاصة تلك التي تتبنى الأفكار التقليدية المتحفظة ويلعب المستوى التعليمي للأسرة أحد مؤشرات الثقافية الأسرية ، فهو يؤثر فيها ويرتبط بها ، ونقصد بالمستوى التعليمي للأسرة ذلك الرصيد المعرفي والعلمي الذي يتحصل عليه أفراد الأسرة كالزوج والزوجة وأبنائهم ، كما ان لهذا الأخير تأثير على أفراد الأسرة ويظهر هذا التأثير من خلال تفاعلهم الاجتماعي الموجود بينهم ، وكذا طرق الاتصال فيما بينهم ، ونوع المناقشات التي تحصل بينهم في مختلف الأمور الدراسية والمهنية ، والحياة الاجتماعية بأكملها . كما تختلف العلاقات وطرق الاتصال بين الأفراد الأسرة ، وتباين المستويات التعليمية من فرد لآخر ومن أسرة لآخر ، فمثلا إذا كان المستوى التعليمي للوالدين متدني ، يجد الآباء والأبناء صعوبة في عملية الاتصال فيما بينهم وكما يصل تأثير المستوى التعليمي للوالدين إلى عجزهم في حل لبعض المشاكل خاصة

في المجال الدراسي والعمل ومختلف مجالات الحياة الاجتماعية والأسرية ، وقد يؤثر كذلك في نظرة الآباء نحو التعليم بمختلف مستوياته ، بحيث تختلف أسلوب تعاملهم مع أبنائهم فكلما ارتفع المستوى الأبناء إلى أعلى المستويات كالجامعي يحض الأبناء باحترام أبنائهم لهم وتحسين لأسلوب معاملتهم معهم، فتتخفف بذلك سلطة الأب معهم أما إذا كان العكس فيختلف الأمر كليا .
وإذا كان المستوى التعليمي للوالدين عاليا ، فيسهل ذلك عملية الاتصال بين الآباء والأبناء وخاصة إذا كان هناك مشاكل وصعوبات تربوية واجتماعية يواجهها الأبناء فيتلقون عوناً من طرف آبائهم في مواجهة هذه المشاكل وإيجاد حلول لها ، وكذلك المناقشات التي تدور بينهم تكتسي طابع التفاهم والحوار الديمقراطي ، وهذا بدوره يكون له دور واثري في عملية التنشئة الاجتماعية التي تكون في اتجاه الإيجابي دوماً .

ومنه فالمستوى التعليمي له أثر كبير على الأوضاع الاجتماعية للأسرة وبالتالي فإن كل من الآباء والأبناء يختارون سلوكيات وطرق للاتصال بحسب المستوى التعليمي الذي تتمتع به الأسرة ، كما تتحدد العلاقات التي تجمع بينهم وفقاً لمستواهم التعليمي كذلك.

4- تغير دور المرأة الاجتماعي وأثره على الأسرة والسلطة الأبوية

تدخلت عوامل كثيرة في إخراج المرأة للعمل خارج بيتها ، وهي تختلف من امرأة لأخرى ، أهمها الحاجة الاقتصادية للأسرة والمرأة ، وكون الأسرة في حاجة ماسة إلى المال والعمل بالنسبة لبعض النساء لا يعتبر ضرورة قصوى وإنما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة ، وكما أن الدافع الاقتصادي عامل قويا وملحا ويشمل حاجة قصوى كلما انخفض المستوى الاجتماعي للمرأة ، كما قد يكون الدافع عاملاً من عوامل ارتقاء المستوى العام للأسرة للوصول إلى مستوى أحسن لتحقيق كمليات الحياة والوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة .
ومن دوافع خروج المرأة للعمل أيضاً الاستمتاع بالعمل كقيمة لتأكيد الذات ، وعند البعض هو طموح للمستقبل والوصول إلى تحقيق إشباع حاجياتها دون اللجوء أو الاتكال على الغير ، الأمر الذي يؤكد حاجة الفرد إلى تحقيق ذاته والشعور بمكانة وعضويته المنتجة في مختلف الجماعات التي ينتمي إليها ، وبهذا يكون للوضع الاقتصادي دور هام في صياغة ملامح الشخصية لكونه يتفاعل مع بقية العوامل الأخرى ، فيؤثر في القيم والاتجاهات التي يعتنقها في سلوكه مع الآخرين .

وهكذا تعددت الدوافع والعوامل خروج المرأة للعمل خارج بيتها على حسب الظروف التي تعيشها والظروف الاجتماعية على اختلاف مرافقها تحدد الدوافع وتعرض السلوكيات المختلفة .

وتقوم المرأة العاملة بعدة أدوار مما يجعلها تكتسب مكانة داخل أسرتها ، فهي تقوم بدور مزدوج داخل أسرتها وخارجها ، وتحاول بعملها أن تساعد أسرتها ، فالمرأة عند خروجها للعمل خارج بيتها ، تسعى من أجل تحقيق المكانة الاجتماعية لها ، والتغير الذي حدث على مستوى الأسرة الجزائرية وبنائها الاجتماعي ككل، كان له أثر واضح في تغيير مكانة المرأة داخل محيطها الأسري خاصة بعد خروجها إلى ميدان العمل حيث اكتسبت من خلاله أدوار جديدة وأصبحت تشغل مركز معين وفق لدورها وهذا المركز منحها مكانة في محيطها الأسري والعملي . والمرأة بدورها في العمل خارج البيت ، تحقق لنفسها الاستقلالية الاقتصادية ، الأمر الذي يكسبها

مركزا اجتماعيا جديدا ومن خلال مشاركتها لزوجها في الجانب الاقتصادي، فإنها تخفف الظروف المعيشية الصعبة التي قد تواجهها الأسرة وترتبط مكانة المرأة داخل أسرتها بدرجة توافقها بين الدورين بأدائها على أكمل وأحسن وجه ، وهي مضطرة على أن تقوم بدورين مختلفين كعاملته وربت بيت في نفس الوقت ، ويعتقد أن الحياة الاجتماعية والأسرية تعقدت الأدوار فيها وتشعبت وأن هذه الأدوار يصعب تحديدها في ظل مجموعة من الظروف من جهة التقاليد والطبيعة البيولوجية الخاصة بالتطور الاقتصادي الذي أتاح للمرأة فرصة خروجها للعمل خارج البيت ، فأصبحت مكلفة بمجموعة من الأدوار خارج البيت وداخله ، عكس ما كانت عليه في الماضي وبالتالي أصبح اختيارها للأدوار التي تقوم بها أكثر تعقيدا ² (الخولي، 1987، ص 96) أما في الوقت المعاصر أصبحت للمرأة أدوار متعددة مع التغيرات التي أُلحقت بالأسرة والمجتمع ، فأصبح لها كل الحرية في الاختيار لما ترغب فيه ، عكس ما كانت عليه في الماضي ، حيث لم يكن لها سوى اختيار واحد بأن تتزوج أولا وتتزوج ، أما الآن الأمور قد تغيرت وأصبحت المرأة تقدم في العصور الحالية أدوارا مما نجدها قد اقتحمت ميادين عديدة أمام الرجل .

شهدت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال مشاركتها في المجال السياسي ، كما اندمجت في الوظائف الحكومية والعسكرية ، مما جعل معظمهن خاصة في الحواضر تتخلى عن العادات والتقاليد التي كانت متمسكة بها في النمط التقليدي ، فأصبحت تتجول في الشوارع وتساfer في كل أنحاء العالم ، وبعد الاستقلال كذلك ظهرت هيئة إتحاد النساء الجزائريات التي كانت تنادي بحرية المرأة الجزائرية

وهكذا نجد أن عمل المرأة خارج البيت أمر لا تعارضه طبيعة المرأة الأنثوية ولكنه نوع من النشاط لا يتعارض مع دورها من ممكن تتمكن من أن تقوم به وطالما أن النشاط لا يتعارض مع دورها الرئيسي في الحياة الاجتماعية وهو رعاية أسرتها .

ثالثا : تطور الأسرة الجزائرية وأثر تغيراتها على الأدوار والعلاقات بين أفرادها
كان المجتمع الجزائري قبل التغيرات التي حدثت في معظم أنظمتها يمتاز بكونه مجتمع ريفي كما أوضحت دراسة محمد السويدي على المجتمع الجزائري حيث قال: "خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان القطاع الحضري لا يشمل سوى 5 أو 6 من مجموع السكان الذين قدر عددهم بحوالي ثلاث ملايين نسمة سنة 1830 في حين تبلغ النسبة بالريف 95 من مجموع الكلي ² (السويدي، 1990، ص 80). و كانت العائلة التقليدية هي التي تتناسب مع هذا المجتمع من ناحية البنية و الوظائف والخصائص ، فتمتاز بكبر حجمها و اتساع بنيتها وهذا راجع إلى أن العائلة التقليدية تمتاز باكتفاء ذاتي ، فهي تنتج وتستهلك والأبناء لا يستطيعون الخروج عن العائلة باعتبارها تعيش على الزراعة و ملكية الأرض بيد رب العائلة ، فهو يملك ويوزع قيمة الإنتاج على أفراد أسرته حسب وضعيتهم الاجتماعية ، أما عن اتساع بنيتها فهو راجع لكون العائلة الجزائرية التقليدية تتميز بطابعها العام وهو العائلة الممتدة إذ كانت في المناطق الريفية تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير مسكنها كلما زاد عدد أعضائها. ويؤكد بورديو (P.Bordieu) عن العائلة الجزائرية التقليدية " أنه رغم أن المجتمع الجزائري ينقسم إلى عدة أنواع من القبائل منهم الشاوي وبني ميزان و العرب.. إلخ ولكل

منطقة عاداتها وتقاليدها إلا أنها نجد أن نموذج العائلة الذي كان يقوم عليه المجتمع الجزائري في كل هذه المناطق متشابهة حيث كانت العائلة الواحدة تظم من 4 إلى 5 أجيال، و يتميز الأفراد الذين ينتمون إلى هذه العائلة بأن لهم نفس الاسم الممتد من اسم الجد " 2 (Bordieu, 1974,p20). أما عن خصائص العائلة الجزائرية وبنيتها يقول الدكتور مصطفى بوتفوشنت " العائلة الجزائرية هي عائلة كبيرة موسعة أين يقيم العديد من الأسر الزوجية تحت سقف واحد والمتمثل في الدار الكبيرة 3 (Boutefnouchet,1992, p 30)، وتعتبر العائلة الجزائرية التقليدية نموذج أسري متميز يتكون من مجموعة من خصائص و التي يمكن ذكر الأهم منها من خلال النقاط التالية:

- البنية: تتميز البنية بكثرة عدد أفراد الأسرة الممتدة أو الموسعة لذلك تميزت بكبر حجمها و اتساع بنيتها أما حجمها فهو يعود للمساهمة في النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في الزراعة و الأبناء ملزمون بالبقاء مع أسرتهم بحيث لا يستطيعون الخروج عنها.

- السكن: كما تتميز العائلة الجزائرية التقليدية بوحدة السكن الذي يعرف عند معظم لعائلات الجزائرية بالدار الكبيرة، و أن هذا البناء التقليدي يتناسب مع البيئة التقليدية التي يعيشها معظم سكان الجزائريين، وكانت العائلة الجزائرية توسع سكنها كلما زاد عدد أفرادها أو أراد تزويج أحد أبنائهم.

- النظام الاقتصادي: كان النظام الاقتصادي في العائلة الجزائرية التقليدية قائم في معظمه على الزراعة لهذا كان هذا النمط يتميز بالاكتفاء الذاتي.

- المعايير القيمة للأسرة الجزائرية التقليدية: تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية بعلاقاتها المتماسكة بين أفرادها وكانت تعتمد في علاقتها وتسيير شؤونها على العادات و التقاليد والدين وما تحمله من قيم تميزها عن الأسر في المجتمعات الأخرى.

رابعاً- تغير نظام السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية

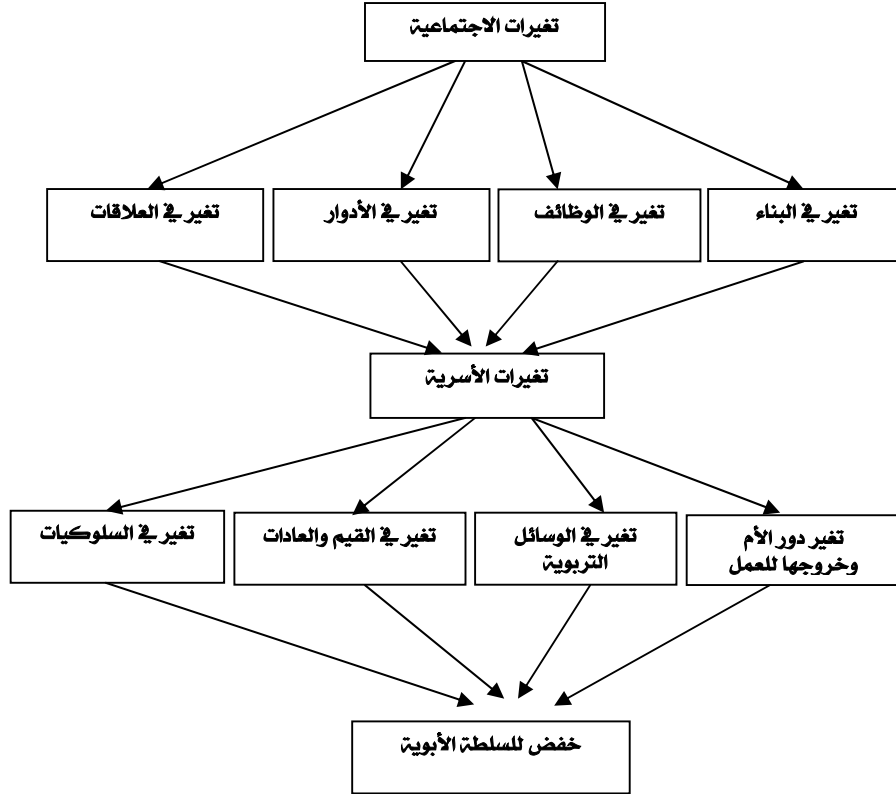
خضعت الأسرة الجزائرية لتأثيرات اجتماعية وثقافية خارجية وداخلية الأمر الذي ترتب عليه تغير ملامح البناء الأسري ونسق السلطة الأبوية، وتوزيع الأدوار والعلاقات بداخل الأسرة وخارجها، وهناك عوامل كثيرة أدت لتغير بناء السلطة في الأسرة العربية عامة و الأسرة الجزائرية بشكل خاص، منها عدم الالتزام بزواج الأقارب الذي كان يضع لكبار السن سلطة على الأبناء في تزويجهم على حسب رغبتهم وليس رغبة الأبناء، كما لتفكك العائلات إلى أسر صغيرة أدى إلى إضعاف السلطة العائلة وهذا فضلاً عن خروج العديد من الوظائف التي كانت تتميز بها الأسرة حيث خرجت من نطاقها و انتقلت إلى مؤسسات أخرى مثل وظيفة الحماية و الدفاع التي أصبحت من مسؤولية الجيش والوظيفة التربوية التي تحولت إلى مؤسسات التربوية... وغيرها من الوظائف التي لم تعد من اختصاص الأسرة، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى إضعاف السلطة العائلة، هذا فضلاً عن خروج المرأة إلى ميدان العمل، وتغير نظرة المجتمع لها، كان له تأثير كذلك على خفض لسلطة الأبوية وكبار السن في الأسرة الجزائرية. كما اتخذت المسؤولية الاقتصادية في تغير بالنسبة للرجال والنساء وكذلك الأبناء ولم تعد مقتصرة فقط على رب الأسرة وإنما أصبح كل فرد قادر على العمل في الأسرة يشارك في ميزانية البيت من خلال ما يتقاضاه من أجرته الشهرية الأمر الذي كان له أثر كذلك على خفض للسلطة الأبوية.

إن السلطة بصفة عامة هي بمثابة القوة الضاغطة التي يمتلكها الآباء والتي يمارسونها على أفراد أسرهم كالزوجة و الأبناء فيعرفها لوبير في قوله : " هي إمكانية وجود فرد واحد ضمن علاقة اجتماعية في وضع يستطيع فيه تنفيذ إرادته رغم المقاومة"³¹ (روزالدور و لامغير، 1976، ص154)، كما ترتبط السلطة الأبوية في العائلة بوظائف اجتماعية واقتصادية ولقد كانت في الماضي تتميز بإعطاء الأولوية للرجال مثل الأب و الجد والابن الأكبر، بحيث تمنح لهم سلطة مطلقة على بقية أفراد الأسرة. كما نجد في المجتمع الإسلامي أن الأب قد منح مكانة عالية جعلت طاعته و احترامه واجب أما مخالفته يعتبر عقوقا ومعصية إلا في الأمور التي تخالف الشريعة الإسلامية ، كما كان الأب في نمط العائلة التقليدية له دور اقتصادي و اجتماعي ، فالأول كان على عاتق الأب الذي هو رب العائلة مهام الإنفاق على الأسرة و توزيع الإنتاج والأدوار على أفراد أسرته كان من اختصاصه ، لذا كان يتمتع بسلطة مطلقة على كافة أفراد أسرته الذين هم تحت إمرته ، فكان هو المرجع الأساسي لكل العمليات المادية المتعلقة بمداخيل الأسرة الإنتاجية ، وكان الأبناء يعتمدون عليه في كل شؤونهم وأعمالهم ، فلم يكن لأحد منهم الحق في مخالفة الأوامر التي كان يصدرها أو يتحدى سلطته و إلا سوف يتعرض هذا الأخير للطرد او الحرمان من الإرث العائلي ودعمهم المادي .

أما دوره الاجتماعي فكان يتمثل في محاولة هذا الأخير للحفاظ على وحدة وتماسك العائلة وكذلك ضبط العلاقة بين الأفراد ، كما كان يقوم بتلقيق الأبناء كل القيم والعادات التي ورثها عن آباءه وأجداده . أما في الحياة الأسرية المعاصر يخلف الأمر جذريا عن الذي كانت عليه في الوسط التقليدي ، فالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية وحتى الثقافية التي حدثت في المجتمع العربي و الجزائري يشكل خاص ، لم ينعكس تأثيرها على حجم ووظائف العائلة التقليدية فحسب بل أثر كذلك على العلاقات بين أفرادها ، فظهرت بنية جديدة لشبكة العلاقات في الأسرة لم تعد تعرف باسم مقتضيات التقليدية كالقربة والتواصل العائلي والمساعدات المادية من خلال تضامن و تعاون أفراد العائلة ، بل أصبحت تقوم على أساس الاختيار الحر الذي توجهه الخصائص و الميول الذاتية .

فالتغيرات الاجتماعية لم تشمل البناء العائلي فقط ووظائفه بل امتد تأثيرها على العلاقات بين أفراد الأسرة ، ففي المجتمع التقليدي كان تسود فيه القيم المحافظة على التواصل العائلي والترابط بينهم ومبدأ التعاون والتضامن بين العائلات المرتبطة بصلبة القربة كما كان السلطة الأبوية التي كانت بيد رب العائلة تلعب دورا كبيرا وحاسما في الحفاظ على هذا الترابط لهذا كانت تتميز بالشدة والصرامة وأيضا كان الآباء يمارسون سلطة متشددة على أبنائهم حتى لا يتمكنون من التفكير في العصيان او الخروج عن سلطة الآباء او الأجداد ، إلا أن هذه القيم تغيرت وحلت محلها قيم جديدة تتعلق بذاتية الفرد وحرية وميوله. وفي هذه المقالة تعرضنا إلى إبراز أهم العوامل التي كان لها أثر كبير في إحداث تغيرات على الأسرة في بنائها ووظائفها وعلى تغيير الأدوار والعلاقات بين أفرادها والتي بدورها كان لها تأثير واضح على خفض للسلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية.

خامسا : نموذج تأثير التغيرات الاجتماعية على الأسرة والسلطة الأبوية



مخطط 2: مخطط السببي الذي يبين المتغيرات التي تم تحليلها إلى مؤشرات وأبعاد وفروع ودلائل والتي تم من خلالها دراسة الموضوع

خاتمة

تعرضت الأسرة في العالمين العربي والغربي إلى تغيرات وتقلصات في بنائها ووظائفها نتيجة تأثرها بالتغيرات الاجتماعية التي مستها ، فمع التطور الاجتماعي واتساع نطاق الدولة تقلصت معظم وظائف والأدوار التي كانت تتميز بها الأسرة بحيث أصبحت على عاتق الدولة التي صارت تسيروها وفق لقوانين وتشريعات التي تسنها في مختلف المؤسسات التي هي تحت إمرتها .

ولقد ارجع العديد من الباحثين خاصة في علم الاجتماع إلى تأثير لعدد من العوامل الاجتماعية التي ساهمت في إحداث تغيرات جذرية على مستوى الأسرة وبالتالي على نسق السلطة الأبوية الذي عرف هذا الأخير تراجعاً وانخفاض عما كان علي في الأسرة التقليدية ، ويمكن أن نذكر الأهم منها مثل ظهور المدن والحوضر ، انتشار التعليم والتقدم التكنولوجي الذين أعطى دفعة قوية نحو تغيرات كبيرة

خاصة فيما يتعلق بنمط تفكير أفراد الأسرة ، إلى جانب تغير عدة أدوار من بينها تغير دور المرأة نتيجة خروجها للعمل خارج بيتها .كل هذه العوامل وغيرها كان لها تأثير على الأسرة وعلى تراجع لسلطة الأبوية في الأسرة العربية والجزائرية بصفة خاصة .

المراجع المعتمدة

- 1- أحمد محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1985.
- 2- د. سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983.
- 3- سناء الخولي : التغير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 2003.
- 6- د. عبد الرؤوف الضبع : علم الاجتماع العائلي ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ط1 ، 2003.
- 7- عبد الحميد بوقصاص : اتجاهات التحضر والتغير ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة عنابة ، عدد06 ، 2000 .
- 8- د. فادية عمر الجولاني : الأسرة العربية ، تحليل الاجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 .
- 9- كلود ليفي شراوس : الأنثروبولوجية البنيوية ، ترجمة : مصطفى صالح ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، 1977 .
- 10- محمد الطاهر آل البشير الخاقاني : علم الاجتماع بين المتغير والثابت ، دار المكتبة الهلال ، بيروت ، ط1 1987 .
- 11- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
- 12- د. محمد أحمد محمد بيومي ، د. عفاف عبد العلم ناصر : علم اجتماع العائلي ، دراسة التغيرات في الأسرة العربية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 2003.
- 14- محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 .
- 15- ميشل ميلت روزالدور لويس لامغير (ت: هيفاء هاشم) : المرأة ، الثقافة والمجتمع ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، 1976 .
- 16- محمد الحسن إحسان : الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط2 ، 1986 .
- 17- موفق الحمداني ، وآخرون : مناهج البحث العلمي ، أساسيات البحث العلمي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2006 .

18-) Boutefnouchet (M) ; La Famille Algérienne , Evolution et caracteristique recent , société nationale d'édition et de difution , 2 iem Ed ,Alger, 1982.

19) -P.Bordieu ; Sociologie de l'Algérie, presse Universitaire de France , Paris, 1974.

)- M .Boutefnouchet ; La Famille Algerienne,Societe Nationale d'édition et de diffution, 2eme, 1992. 20